



Distr.
GENERAL

TD/382
10 February 2000
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة العاشرة

بانكوك، تايلند

١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

الأونكتاد والمجتمع المدني: نحو تحقيق أهدافنا المشتركة

مذكرة من الأمانة

إن البيان المرفق المقدم إلى الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بعنوان "الأونكتاد والمجتمع المدني: نحو تحقيق أهدافنا المشتركة" يعكس النتائج التي خلص إليها الاجتماع الذي عقدته مجموعة المنظمات غير الحكومية في ٧-٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠ في مركز مؤتمرات الأمم المتحدة في مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك. وقد تم اعتماد البيان بالتركية في الاجتماع المذكور الذي حضره نحو ١٦٠ مشاركاً يمثلون نحو ١٢٠ منظمة غير حكومية من أكثر من ٤٠ بلداً.

الأونكتاد والمجتمع المدني: نحو تحقيق أهدافنا المشتركة

نحن، منظمات المجتمع المدني، المجتمعة في اجتماع عام للمنظمات غير الحكومية في بانكوك في ٧-٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠، نرحب بانعقاد الأونكتاد العاشر ونود أن نقدم عدداً من المقترحات التي تمخضت عنها مداولاتنا.

فنحن نود، في البداية، أن نوضح القيم والتطلعات والشواغل المشتركة بيننا بوصفنا منظمات مجتمع مدني، وهي قيم وتطلعات وشواغل تشاطرنا العديد منها أيضاً حكومات أعضاء في الأونكتاد. ولقد كانت هذه الشواغل مشتركة بين المجتمع المدني وبعض الحكومات في العمليات التاريخية التي شهدتها سيائل مؤخرًا.

إننا نعارض ترويج وفرض نظريات وبرامج ليبرالية جديدة تشتمل على التحرير، ورفع الضوابط التنظيمية بصورة انتقائية، والخصخصة، وإضفاء الصبغة التجارية على جميع جوانب الحياة والمساعي الإنسانية. ونحن نعارض سلب أدوار الحكومات الوطنية والحقوق الديمقراطية للمواطنين من جانب مؤسسات عالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

ونحن نقترح بدلاً من ذلك وضع نظام للإدارة العالمية يحترم الحقوق الديمقراطية المحلية ويقوم على أساس اتفاقيات عالمية يتفق عليها في الأمم المتحدة. ولا بد للمبادئ التي يستند إليها مثل هذا الشكل من أشكال الإدارة الدولية القائمة على التعددية والمشاركة أن تشكل المبادئ والأطر التنظيمية الأساسية التي ينبغي لجميع المؤسسات والهيئات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، وكذلك جميع الشعوب، أن تتعاون في إطارها.

ويجب أن تكون هذه المبادئ الأساسية قائمة على أساس أسبقية الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك مبادئ عدم التمييز، والإعمال التدريجي، وعدم التراجع. كما أن مثل هذا النظام يجب أن يشتمل على مبادئ التنوع والتنمية الشاملة والمتكاملة التي لا تستند إلى البعد الاقتصادي فحسب، بل أيضاً إلى الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية وإلى منظور يراعي نوع الجنس. ويجب أن تؤدي هذه المبادئ إلى تعزيز التعاون الإنساني وتلبية الاحتياجات الأساسية للناس، كنفيز لما تروج له النظريات الليبرالية الجديدة من تنافس دون كوابح وسباق نحو القاع.

إن هذه المبادئ تعزز عملية التحول بعيداً عن التركيز المؤسسي وتحقيق اللامركزية في ممارسة السلطة وصنع القرار على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. كما أنها ترمي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة. وتتسم الأساليب والوسائل بنفس القدر من الأهمية الذي تتسم به الأهداف في جميع الاستراتيجيات الإنمائية. وهذه الوسائل لا تمثل جهوداً فكرية ومناقشات على صعيد السياسة العامة فحسب، بل إنها تشمل أيضاً تغيير علاقات القوة في جميع المؤسسات والقطاعات وعلى كافة مستويات المجتمع. وهذا يتطلب بدوره تمكين وحشد أعداد من الناس متزايدة باستمرار، وإقامة ائتلافات بين المنظمات الشعبية وتحالفات دولية.

صفحة جديدة

١ - الزراعة والأمن الغذائي

إن السيادة على الصعيد الغذائي هي حق أساسي لكل أمة، والأمن الغذائي - الذي ينطوي على إمكانية الحصول على الغذاء الكافي وتحمل كلفته - هو حق لجميع الناس. وبالنسبة للبلدان النامية، يعتبر الأمن الغذائي أمراً أساسياً لتأمين سبل العيش. ولذلك ينبغي أن تُزال من منظمة التجارة العالمية تلك الضوابط المفروضة على تجارة المنتجات الزراعية والتي تحدّ من قدرة البلدان النامية على تنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي.

وينبغي للحكومات أن تعزز وتحمي حق الشعوب في الوصول على أساس منصف إلى موارد الأرض والمياه والموارد الطبيعية وفي إدارة هذه الموارد، بما في ذلك البذور. ويجب ألا يتم تحويل أشكال الحياة إلى سلع؛ ولذلك فإننا نرفض أي شكل من أشكال فرض حقوق الملكية الفكرية على الحياة. وينبغي تعزيز أنماط مستدامة في مجال الزراعة، كما ينبغي تعزيز التعاونيات على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، نحثّ الأونكتاد على الاعتراف بالآثار الاجتماعية السلبية التي تترتب على الزراعة التعاقدية ونعارض استمرار قيام الشركات التجارية العاملة في مجال الزراعة بتوسيع نطاق تطبيق هذا الأسلوب كوسيلة للتنمية الريفية.

إن المادة ٢٧-٣(ب) من الاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة تشجع "القرصنة الأحيائية"، وينبغي للأونكتاد أن يوفر القيادة والقدرة في إنشاء نظم مصممة بحسب الأنواع وتستند إلى اتفاقية التنوع الأحيائي (البيولوجي) من أجل حماية حقوق المجتمعات المحلية في الموارد وتعزيز القوانين الوطنية لمكافحة القرصنة الأحيائية.

وينبغي للأونكتاد أن يقود البلدان النامية في التفاوض حول اعتماد ضوابط ملائمة للمنافسة تفرض على الشركات التجارية العاملة في مجال الزراعة. كما ينبغي للأونكتاد أن يكون رائداً في توفير آلية لحماية البلدان النامية من عمليات الإغراق بالغذاء الرخيص.

وينبغي للأونكتاد أن يعزز قدرة البلدان النامية على التنظيم المحكم لتجارة الكائنات المحورة جينياً وذلك على أساس تطبيق مبدأ تحوطي قوي وبرتوكول خاص بالسلامة الأحيائية، عن طريق دعم إنشاء هيئات فنية وطنية أو إقليمية.

وينبغي للأونكتاد أن يعزز التعاون الإقليمي أو التعاون بين بلدان الجنوب والتجارة المنصفة في مجالي الزراعة ومصائد الأسماك من أجل تشجيع زيادة التنويع، والاستدامة، والاعتماد على الذات في مجال الإنتاج الغذائي في البلدان النامية وفيما بينها.

وينبغي للأونكتاد أن يعالج بطريقة بناء قضية الانخفاض الطويل الأجل في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية فيما يتعلق بالسلع الأساسية.

٢ - الديون والتعويضات

إن صفقة جديدة لصالح البلدان النامية يجب أن تقوم على أساس إيجاد حل أساسي لأزمة الديون.

والمقترحات القائمة التي تدعو إلى "تخفيف" أعباء الدين لا تخلص البلدان المدينة من إسار الدين ولا تعالج الأسباب الرئيسية لمشكلة الديون وتكرر ظهورها. بل إنها تؤدي إلى إخضاع شعوب البلدان النامية واقتصاداتها إلى مزيد من الضغوط والإملاءات التي تفرضها البلدان والمؤسسات والشركات الدائنة.

إننا نرفض المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كما نرفض إدانة برامج التكيف الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ويعيدان طرحها بشكل جديد تحت ستار مرفق تحقيق النمو وتخفيف الفقر.

ونحن نؤيد الاتجاه نحو إقامة تحالف دولي فيما بين الحكومات والمجتمع المدني يضغط من أجل وضع ترتيب جديد لشطب جميع ديون البلدان النامية التي يرى المجتمع المدني أنها غير مشروعة أو غير أخلاقية أو لا يمكن سدادها. كما أننا نطالب بأن تنقل السيطرة على عملية التعامل مع مسألة الديون من أيدي الدائنين، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس. ويجب وضع ترتيب جديد مستقل وشفاف يتحمل المسؤولية أمام المجتمع المدني وينبغي لمثل هذا الترتيب أن يكفل جبر الأضرار وتوفير التعويضات للناس من قبل أولئك المسؤولين عن الأضرار البشرية والاجتماعية والسياسية والبيئية التي لحقت بالبلدان النامية وشعوبها.

٣ - المالية

نحن الأونكتاد على ممارسة الضغط في سبيل إلغاء برامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أيما كان الاسم الذي يعطى لهذه البرامج.

وفي ضوء فشل مجموعة الـ ٧ في الاستجابة استجابة جدية للحاجة الصارخة إلى إجراء تحول في النظام المالي العالمي، ينبغي للأونكتاد أن يقوم على نحو نشط بإجراء مناقشات ووضع مقترحات في هذا المجال وأن يساعد

في التوصل إلى اتفاق فيما بين البلدان الأعضاء يؤدي إلى قيام هذا النظام. وينبغي لهذا النظام أن يتضمن الرقابة على رأس المال على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك ضريبة توبين. وهذه الابتكارات ضرورية للاستقرار المالي والاقتصادي العالمي. وتصميم هذا النظام لا ينبغي أن تمليه سياسات أو مصالح البنوك، والصناديق التحوطية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووزارات المالية في بلدان مجموعة الـ ٧. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يضغط في اتجاه إلغاء الملاذات الضريبية في البلدان والأقاليم.

وينبغي للأونكتاد أن يضمن ألا تؤدي ديناميات التمويل الرأسمالي إلى تدمير رأس المال الاجتماعي والثقافي والطبيعي الذي يستند إليه بلوغ الأمن الغذائي فيما يستند إليه من عوامل.

وبالتالي فإننا نوصي بقوة بأن يؤيد الأونكتاد التحول الديمقراطي في المؤسسات المالية الدولية التي أثرت تأثيراً سلبياً في السيادة الاقتصادية الوطنية خلف قناع انقاذ البلدان التي تواجه أزمات اقتصادية.

٤- اليد العاملة

إن النهج الحالي المتبع إزاء التجارة والتنمية أحدث تدهوراً كبيراً في حالة العمال في جميع أنحاء العالم. وإننا نعتقد اعتقاداً قوياً بأن على الحكومات الأعضاء في الأونكتاد مسؤولية واضحة عن ضمان الحقوق الأساسية لليد العاملة من مواطنيها، وإننا ندرك مسؤوليتنا كمنظمات من منظمات المجتمع المدني عن توفير التضامن والمساعدة في تعزيز الحركات العمالية في بلدان الجنوب.

وينبغي لجميع الحكومات الأعضاء في الأونكتاد أن تقوم فوراً بالتصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية وضمن تنفيذها تنفيذاً فعالاً، لا سيما الاتفاقية رقم ٨٧ (الحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم النقابي)، والاتفاقيتين رقم ٢٩ و ١٠٥ (السخرة أو العمل الاجباري)، والاتفاقية رقم ١٠٠ (تساوي أجور العمال والعاملات عند تساوي العمل)، والاتفاقية رقم ١١١ (التمييز في العمالة والمهن)، والاتفاقية رقم ٩٨ (تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية)، والاتفاقيتين رقم ١٣٨ و ١٨٢ (الاتفاقية الخاصة بالحد الأدنى للعمر وعمل الأطفال). وينبغي للحكومات الأعضاء في الأونكتاد أن تعترف بالدور الهام لليد العاملة وأن تسمح لها بالقيام بهذا الدور في تصميم وتقرير جميع جوانب سياسة التجارة والتنمية.

لقد أحدثت عولمة الشركات ميلاً يتزايد بسرعة في اتجاه العمالة المؤقتة وتهميش الفئات المحرومة من العمال، لا سيما الأطفال والعاملات، والعاملات المهاجرات، والعاملين في صيد السمك، والعاملين في الجنس التجاري، والعاملين في المنازل، وغيرهم من العمال في القطاع غير الرسمي. وتوجد حاجة ملحة إلى مزيد من الحماية وتعزيز الحقوق الأساسية لهذه الفئات المحرومة، إضافة إلى النظام الثلاثي القائم في منظمة العمل الدولية. كما نعتقد بوجود عدم اساءة التصرف بحقوق العمال تصرفاً تمييزياً في عمليات التبادل بين بلدان الشمال والجنوب لأغراض المنفعة الاقتصادية.

وينبغي للأونكتاد والحكومات الأعضاء فيه أن يسلموا بأن احترام وتنفيذ حقوق العمال الأساسية وإعمالها يؤثران تأثيراً قوياً لصالح التنمية المستدامة لأن هذه الحقوق تتناول مسائل إنمائية حاسمة بمساهمتها في زيادة المساواة وتوزيع الدخل وزيادة المشاركة في التنمية.

ولا بد من وضع منظومة مفاهيمية إنمائية جديدة تسلم بالدور الرئيسي لحقوق العمال ضمن منظور ينطلق من زاوية التنمية وحقوق الإنسان.

وإننا نعتقد بأنه ينبغي للأونكتاد أن يعزز من باب الأولوية فهم الصلة المفيدة بين حقوق العمال وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

التحدي الذي يواجه الأونكتاد

يمكن للأونكتاد أن يقوم بدور حاسم في تشكيل عالم يتسم بدرجة أكبر من المساواة والديمقراطية. ولقد أدت بحوث وتحليلات الأونكتاد بالفعل دوراً رئيسياً في كشف الآثار السلبية للعولمة وفي اقتراح سياسات بديلة من أجل معالجة هذه الآثار.

غير أنه ينبغي الآن جعل نهج الأونكتاد نهجاً أكثر تمثيلاً مع ولايته الإنمائية. فالافتراض الأساسي في عمل الأونكتاد القائل بأن ادماج البلدان النامية ادماجاً تاماً، وإن كان تدريجياً، في الاقتصاد العالمي هو الطريق إلى ازدهار هذه البلدان هو افتراض ينبغي أن يكون موضع تساؤل في ضوء الآثار السلبية العديدة التي أسفرت عنها العولمة، هذه الآثار الظاهرة ظهوراً يثير مشاعر الألم في العديد من البلدان. وينبغي لتحليلات الأونكتاد أن تدرج نهج حقوق الإنسان في حسن الإدارة الاقتصادية وأن تضع في اعتبارها أوجه التقدم في الاقتصاد الإيكولوجي والأنثوي الذي يطرح وجوب اتباع نظام مفاهيمي مختلف عن النظام المفاهيمي للاقتصاد الليبرالي الجديد وذلك بجعل الكفاءة بمفهومها الضيق في مرتبة دون مرتبة قيم إعادة الانتاج الاجتماعي والتضامن، والمساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، والسلامة البيئية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يولي اهتماماً أكبر للتنوع الكبير في الممارسات الاقتصادية الحالية التي تشدد على التعاون بدلاً من التشديد على العلاقات الاقتصادية التي تحركها المنافسة.

وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يقوم، في سعيه للحصول على المشورة والمساهمات الفكرية الخارجية، بعكس اتجاهه إلى طلب المشورة في الغالب من خبراء من مؤسسات بحثية في بلدان الشمال، وينبغي له أن يسعى للحصول على مساهمة أكبر من الباحثين والعلماء والمفكرين الموجودين في البلدان النامية.

وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يركز على التحول الاجتماعي الداخلي في اقتصادات البلدان في الشمال وفي الجنوب على حد سواء. وبصفة خاصة، ينبغي للأونكتاد أن يشجع البلدان على ضمان حق كل شخص في الحصول

على دخل أساسي لمعيشة كريمة ولاتفة. غير أن تحليلات الأونكتاد لأوجه عدم المساواة المتزايدة لا بين بلدان الشمال والجنوب فحسب بل أيضاً داخل هذه البلدان لم تؤد إلى أي نقاش أو مبادرة سياسية مفيدة من قبل الدول الأعضاء. وإن عدم وجود اهتمام ذي معنى بالتحول الاجتماعي الداخلي يعزى إلى نموذج ساذج للعلاقات الدولية بين بلدان الشمال والجنوب، هذا النموذج الذي يتجاهل التناقضات الاجتماعية التي تتخلل ما يفصل بين الشمال والجنوب. وينبغي للأونكتاد أن يعتبر نفسه ممثلاً لمصالح الشعوب المهمشة في الشمال وفي الجنوب.

مقترحات للأونكتاد

إن قواعد التجارة والاستثمار الدوليين التي تعززها المؤسسات الاقتصادية العالمية المهيمنة هي قواعد ترمي إلى إيجاد "مسرح" تتساوى فيه جميع الجهات الاقتصادية الفاعلة بغض النظر عن حجمها وقوتها الاقتصادية. وهذا الفهم لـ "عدم التمييز" في أحكام المعاملة الوطنية يفترض تطبيق قواعد تقوم على المساواة بين جهات فاعلة متساوية إلى حد بعيد. ولم يواجه هذا الاتجاه حتى الآن مقاومة إلا من خلال أحكام "المعاملة الخاصة والتفاضلية"، هذه الأحكام التي كثيراً ما لا يكون لها وضع تعاقد في منظمة التجارة العالمية والتي تعتمد على أطر زمنية مصطنعة واعتباطية لا صلة لها بالحاجة والقدرة.

إننا ندعو إلى تطبيق "عدم التمييز" تطبيقاً يقوم على أساس حقوق الإنسان، وهذا يقوم على افتراض الحاجة إلى العمل الايجابي من جانب الدولة لحماية وتشجيع الفئات والقطاعات المحرومة تجنباً للتمييز والمزيد من التهميش. وبعبارة أخرى، إن هذه التدابير لا تشكل محاباة خاصة تمنح للبلدان النامية ومواطنيها وإنما هي عناصر أساسية من عناصر الحق في التنمية.

وعلى هذا الأساس، وبدعم من منظمات المجتمع المدني، يمكن للأونكتاد أن يقوم بدور حفاز في إطلاق حركة دولية ترمي إلى ضمان عدم السماح للسياسات والقواعد الاقتصادية الدولية بإلغاء التدابير الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية والأهداف الاجتماعية والبيئية المعتمدة على نطاق واسع. وبذلك يعيد الأونكتاد تأكيد قدرته على مكافحة ما هو بالفعل سياسات تجارية واستثمارية "مشوّهة للتنمية".

وكي يتحقق ذلك، ينبغي للأونكتاد:

- أن يضطلع بعمليات رصد وتقييم مستقلة للآثار الإنمائية والاجتماعية والبيئية والآثار على الجنسين المترتبة على تحرير التجارة/الاستثمار والعولمة، على أن تتناول هذه العمليات ما دون المستوى الوطني، وأن يضع مقترحات لمعالجة هذه المشاكل؛

- أن يضطلع، بالتعاون مع غيره من وكالات الأمم المتحدة، بتقييمات مستقلة لأثر نظم الملكية الفكرية مثل الاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، في الأمن الغذائي والتنمية والصحة ونقل التكنولوجيا؛
- أن يضطلع، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية، بتقييم شامل لأثر اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة واتفاقها بشأن الدعم وتدابير التعويض؛
- أن يضطلع بتحليل مستقل، من منظور إنمائي، للمقترحات الجديدة في مجالات مثل العمل، والمالية، والاستثمار، والمشتريات الحكومية، والمنافسة، معتمداً في ذلك على أعماله الجارية **مثل تقرير التجارة والتنمية؛**
- أن يضمن أن تكون أعماله في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية والتدفقات المالية، لا سيما **تقرير الاستثمار العالمي**، أكثر استقلالاً وانتقاداً للأثر الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر وأكثر إنسجاماً مع الأعمال التحليلية في مجالات أخرى مثل **تقرير التجارة والتنمية؛**
- أن يتبع نهجاً بالغ الحذر إزاء المقترحات المتعلقة بأي اتفاق متعدد الأطراف أو إقليمي أو ثنائي في مجال الاستثمار، نظراً لما للاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من أشكال تدفقات رأس المال من أثر سلبي في معظم الأحيان على رفاه الشعوب والسيادة الوطنية والتنمية؛
- أن يتقف ويشجع الدول الأعضاء على وضع سياسات وقوانين وطنية لمكافحة التروستات تمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحمي المستهلكين من القوة السوقية المفرطة للشركات عبر الوطنية؛
- أن يشجع تحسين إدارة الشركات والشفافية في هذه الشركات وذلك بالتشجيع على استخدام معايير مقبولة للمحاسبة والتدقيق والإبلاغ في المجالات المالية والبيئية والاجتماعية والأخلاقية؛ وأن يدعو كذلك جميع الحكومات الأعضاء، إلى اعتماد تدابير فعالة لمكافحة الفساد؛
- أن يتناول أوجه الاختلال وعدم المساواة في الاتفاقات التجارية القائمة وكذلك المشاكل المتصلة بتنفيذ هذه الاتفاقات، وذلك بغية التوصل إلى أفضل الخيارات لتلبية الحاجات الإنمائية والاجتماعية للشعوب في البلدان النامية؛
- أن يرصد انسجام الاتفاقات التجارية مع غيرها من الالتزامات التي تضطلع بها الحكومات في إطار معاهدات الأمم المتحدة مثل معاهدات حقوق الإنسان والبيئة والمرأة والعمل؛

- أن ينشئ فريق خبراء حكومي دولي لبحث مسائل تتصل بسياسة الاستهلاك؛
- أن يضطلع بتدقيق لمنشأ الديون المالية للبلدان النامية وأن يضطلع في موازاة ذلك بدراسة للدين الاجتماعي والإيكولوجي التاريخي والمعاصر لبلدان الشمال تجاه بلدان الجنوب؛
- أن يشجع الحكومات الأعضاء فيه على تقديم طلب رسمي لمحكمة العدل الدولية لإصدار فتوى بشأن مشروعية الديون الخارجية للبلدان النامية.

وفي جميع هذه المجالات، ينبغي لأعمال الأونكتاد أن تكون تتجذر تجذراً راسخاً في ولاية الأونكتاد الإنمائية.

وبغية تعزيز دور ومساهمة وتدقيق المجتمع المدني في أعمال المنظمة، ينبغي للأونكتاد أن يفتح أبوابه للمجتمع المدني ليشترك في مداواته الرسمية، بما فيها مداوات مجلس التجارة والتنمية، واللجان، وأفرقة الخبراء، حول مسائل مثل سياسة المنافسة، والاستثمار، وحماية المستهلك. وفي سبيل ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يقتدي بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن يستعرض ويوسع نطاق إجراءاته وترتيباته لمنح وضع استشاري لمنظمات المجتمع المدني الوطنية.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يعمق ويعزز التزامه بالمجتمع المدني وأن يقدم تقارير عن مشاركة هذا المجتمع وفقاً لما اتفق عليه في الأونكتاد التاسع.

وإضافة إلى ذلك، يمكن للأونكتاد أن يقيم شراكات دينامية مع منظمات المجتمع المدني بهدف تعزيز قدرته على الوصول إلى المستوى الوطني، لا سيما بتشجيع مناقشات عامة وبرلمانية لما يقترحه من سياسات. ويمكن أن يكون ذلك عنصراً هاماً في اضماء الطابع الديمقراطي على الإدارة الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية، ومن شأنه أن يساهم في جعل وزارات التجارة والمالية مسؤولة عن الأهداف الاجتماعية والإنمائية الأوسع التي ينبغي للسياسة الاقتصادية أن تكون في خدمتها.

وإننا نأمل في أن ينظر الأونكتاد العاشر في التوصيات آنفة الذكر، التي سيساهم تنفيذها في بلوغ الأهداف المشتركة وهي المساواة والديمقراطية والاستدامة التي يأخذ بها المجتمع المدني والحكومات الأعضاء في الأونكتاد وأمانة الأونكتاد.